Boulaksa Leila

المقياس: الاقتصاد

المحاضرة06: التضخم (Inflation)

Unité d'enseignement : UE Découverte UED31
Intitulé de la matière D312 : Economie
Crédits : 1
Coefficient : 1
Généralités :
-Définitions : Economie, micro-économie- macro économie
Activité Economique :
Les agents économiques :
Entreprises
Administrations
Institutions financières
Ménages
Extérieur
Aperçu sur l'Economie Algérienne
Les caractéristiques essentielles
La géographie Economique
La structure du PIB
La Balance commerciale.
Mécanismes de l'économie contemporaine-monnaie
-inflation
-emploi et chômage
- Marché (loi de l'offre et la demande)
-monopole, Oligopole
-concurrence
4- Économie des territoires
- notion d'économie géographique et d'économie des territoires
-polarisation de l'espace, centralités, facteurs d'attractivités des centres économiques,
Polarisation des activités
- développement/sous-développement du territoire
-les modèles de développement (cas de l'économie algérienne)
Mode d'évaluation : examen.

آلية الاقتصاد المعاصر التضخم والبطالة والمنافسة

I. التضخم:

تعتبر ظاهرة التضخم

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة ارتفاع حاد في أسعار السلع والخدمات، في المقابل فقد عرفت العملة الوطنية انخفاض رهيب في قيمتها. الشيء الذي انعكس سلبا على القدرة

الشرائية للأفراد وهذا ما يعرف بالتضخم الذي يعتبر **من بين أهم الموضوعات الاقتصادية التي تشغل صناع السياسات الذين ينصب تركيزهم على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والحد من ظاهرة التضخم وآثارها السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية**. حيث يعني وجوده في الاقتصاد الوطني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق.

1. مفهوم التضخم:

على الرغم من انتشار مصطلح التضخم انتشارا كبيرا وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه يتفق الاقتصاديين لحد الآن حول تعريف محدد وواضح وموحد له وعليه تعددت تعريفاته والتي حاولنا التطرق إلى بعضها فيما يلي:

- يعود أصل كلمة "تضخم" إلى الكلمة اللاتينية "inflatio" والتي تعني انتفاخ، ومن هنا جاء استخدام هذا المصطلح للدلالة على ارتفاع أسعار بشكل مفرط.
- في قاموس لاروس(Larousse) ، يُعرف التضخم على النحو التالي: "التضخم هو اختلال اقتصادي يتميز بارتفاع عام في الأسعار، وينشأ عن زيادة القدرة الشرائية لدى الجماهير (أفراد، شركات، دولة) مقارنة بكمية السلع والخدمات المتاحة لهم".
- يمكن تعريف التضخم بأنه ارتفاع عام ومستمر ومتواصل ذاتيًا في المستوى العام للأسعار (وهو مؤشر مرجح "يمثل" تطور أسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر). ولكي نتحدث عن التضخم، يجب أن يكون لارتفاع الأسعار بعد مكاني (يشمل جميع الأسعار)، وبعد زمني (يستمر على مدى فترات متعددة)، وبعد ميكانيكي (يؤدي ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع آخر للأسعار، على سبيل المثال من خلال المطالبة بتعديل الأجور مثلا أن يطالب الموظفون بزيادة الرواتب بسبب ارتفاع الأسعار، مما يدفع الشركات لرفع الأسعار مرة أخرى.). بناءً على ذلك، يجب التمييز بين ارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم: إذا لم تكن آليات الاستدامة الذاتية قائمة، فلا يعتبر هذا تضخمًا.

مفهوم عتبة التضخم (The threshold Level of inflation): يمكن وصف مستوى عتبة التضخم بانه نقطة الانعطاف التي يكون بعدها نمو الناتج ليس امثلا، وقد أظهرت الدراسات التجريبية أن ارتفاع معدلات التضخم لمستويات اعلى من العتبة تضر بالنمو الاقتصادي.

2. أسباب التضخم :

- **تضخم الطلب (التضخم الناشئ عن الزيادة في الطلب):** وهو التضخم الناتج عن زيادة حجم الطلب العام بسبب ارتفاع (عرض) كمية النقود والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج. مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- **تضخم بالعرض (التضخم الناشئ عن الزيادة في التكاليف):** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج المتمثلة في زيادات الرواتب والأجور، الضرائب أو أسعار المواد الأولية.
- **تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي اتجاه دول أخرى،** تمارس من قبل قوى خارجية، كما يحصل لقطر أو كوبا ولذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة.
- **إذاً، المصدر الرئيسي للتضخم** يتمثل في ارتفاع الطلب بسرعة أو انخفاض العرض بنفس السرعة أو في كلاهما. فعندما تزداد الأجور بنسبة أكبر من نسبة زيادة الإنتاجية، أو عندما ترتفع تكلفة استيراد المواد الأولية كالبترول أو عوامل الإنتاج ك أرس المال، فإن مؤشر التضخم يرتفع بسرعة.

3. أنواع التضخم:

تعددت أنواع التضخم استنادا إلى معايير يأتي فيما يلي ذكرها:

1.3. **معيار حدة الضغط التضخمي:** حسب هذا المعيار ينقسم التضخم إلى ثلاثة أنواع هي:

- **التضخم الزاحف** :يشير إلى معدل تضخم سنوي يتراوح بين 4-5% و8-9%

ويسمى أيضا التضخم المعتدل، ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنويا لا تشكل ضررا عندما ترتفع الأسعار بنسبة حيث تستقر عند مستويات منخفضة وتسجل رقما اقتصاديا أحاديا. فعندما تزيد الأسعار بنسبة معتدلة يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يعزز جانب الطلب الكلي.

- **التضخم الجامح: ويعني تضخمًا سنويًا يصل إلى رقمين وهو من أصعب أنواع التضخم من حيث الاضرار التي يسببها، حيث تستمر الأسعار في الارتفاع دون توقف مخلفة آثار ضارة وكبيرة على الاقتصاد القومي، يصعب على السلطات معالجتها، وتفقد النقود قيمتها الشرائية ودورها كوسيط للتبادل ومخزن للقيم، وقد يؤدي إلى انهيار النظام النقدي بأكمله كما حدث هذا النوع من التضخم في الكثير من البلدان.**

• **تضخم غير الجامح (المتوسط):** هذا النوع من التضخم يكون أقل خطورة على الاقتصاد القومي مقارنة بالتضخم الجامح، حيث يسهل على الأجهزة الحكومية معالجته والحد من آثاره ويشكل خطرا على النظام النقدي، وعلى العموم يتميز بالخصائص التالية

أ. الزيادة الدائمة والمتتالة في الأسعار بدرجات لا يشعر بها الأشخاص في المدى القصير؛

ب. يمثل الخطورة من حيث الأثر النفسي، حيث يتقبله الأفراد بجرعات صغيرة ومتتالية، إلى أن يصبح أمرا عاديا وسلوكا طبيعيا؛

ت. يعتبر الأكثر شيوعا بحيث يمس كافة الاقتصاديات الصناعية المتقدمة وكافة البلدان المتخلفة التي تبحث عن النمو عن طريق الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي، حيث يلاحظ الارتفاع المستمر في الأسعار وانخفاض قيمة كافة العمولات الوطنية؛

ث. يتميز بالتغير في الأسعار النسبية، حيث أن الزيادة التي تصيب أسعار السلع والخدمات تختلف من سلعة إلى أخرى، ينطبق هذا على الزيادة تلحق بأسعار السلع الاستهلاكية التي في الغالب تفوق سعر يد العاملة (الأجور)، هذا ما يؤدي إلى نشوء ظاهرة التنوع في مستويات أسعار السلع.

2.3. **معيار مصدر الضغط التضخمي:**

ينقسم التضخم بحسب مكوناته المختلفة إلى أربعة أنواع رئيسة هي:

• **تضخم دفع الطلب (Demand –Pull Inflation):**

ينتج التضخم في هذه الحالة بسبب ارتفاع مستوى الطلب (الإنفاق الكلي) في المجتمع وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى، بحيث يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي، فيختل التوازن الكلي، وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع.

التضخم المستورد: (Pass –Through Inflation)

يشير إلى هذا النوع من التضخم إلى الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار الواردات (خاصة المواد الخام) في السوق المحلية ويحدث ذلك عادة عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية. في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة أو خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد. يزداد تأثير هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج في هياكل الانتاج المحلي.

• **تضخم دفع النفقة** (Cost –Push Inflation:) في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج لأي مكون يدخل في إنتاج السلع (المواد الخام، الوقود، الأجور أو غيرها)، بالتالي يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار هذه السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج.

- **توقعات التضخم** (Inflation Expectations) :

عندما يدرك المستهلكون أن المستوى العام للأسعار في دولتهم يتجه بشكل عام نحو الارتفاع، سيدفعهم ذلك إلى تضمين هذه الزيادة في الأسعار في أية تعاقدات مستقبلية وهو ما يدفع باتجاه المزيد من تصاعد الأسعار.

عندما يستقر التضخم بين 0% و4-5%، يكون الاقتصاد في وضع تضخم منخفض.

أما **النزف التضخمي** فيشير إلى تباطؤ وتيرة التضخم. ويشكل **النزف التضخمي التنافسي** استراتيجية اقتصادية تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال خفض وتيرة التضخم أو بتعبير أدق، من خلال محاولة تحقيق معدل تضخم أقل من شركائه التجاريين الكبار".

3.3. **معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:** حسب هذا المعيار يمكن تمييز عدة أنواع من الاتجاهات التضخمية وهذا حسب تعدد القطاعات الاقتصادية، فالتضخم الذي يظهر في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يظهر في سوق عوامل الإنتاج، كذلك التضخم الذي يتفشى في القطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية، فبالنسبة لسوق السلع يمكن التمييز بين نوعين من التضخم:

- **التضخم السلعي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع الصناعات الاستهلاكية، حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار

- **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، مما يترتب عنه أرباح قدرية في كل من قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

أما بالنسبة للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق الإنتاج يمكن التفريق بين نوعين آخرين من التضخم:

- **التضخم الربحي:** وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعة السلع والاستهلاك والاستثمار.

التضخم الدخلي: ويحصل هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع، وتزايد نفقات الإنتاج، ومن ضمن النفقات ارتفاع أجور الكفاية للعمال.

4. **آثار التضخم:**

- انخفاض القوة الشرائية للعملة وهذا يضر بأصحاب الدخول الثابتة (الأجراء، المدخرين، أصحاب الريع).
- التضخم يعمق التفاوت في توزيع الأجور والثروات.
- إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية كحافز على الادخار.
- يخفض من تنافسية السلع المصدرة (هذا ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات حيث يؤدي التضخم إلى خفض الصادرات وزيادة الواردات وبالتالي ينشأ العجز في مي ازن المدفوعات).
- تدهور تنافسية المؤسسات الاقتصادية.
- تدهور القيمة الحقيقية للنقود.
- تضرر أصحاب الأصول النقدية والمالية.
- يدفع بالهيئات العمومية إلى إتباع سياسات تقشفية (خفض النفقات، رفع الرسوم والضرائب).
- يترتب على استمرار تصاعد الأسعار ارتباك في تنفيذ المشروعات واستحالة تحديد تكاليف إنشائها.
- ينتج عنه انخفاض في النمو وارتفاع في البطالة.

4. قياس وتقدير التضخم :

يستعمل الاقتصاديون لقياس نسبة التضخم النقدي الأرقام القياسية للأسعار. ووظيفة هذه الأرقام أنها تقيس (متوسط التغير في الأسعار) عن طريق قياس التغيرات التي تحدث في فترات زمنية معينة، وذلك بمقارنة الأسعار في السنوات المختلفة بالأسعار في سنة محددة تسمى بفترة أو سنة الأساس. (ويعبر عن هذا الدليل أو المؤشر عادة بنسبة مئوية على اعتبار أن مستوى فترة الأساس هو الرقم100). ومما تقدم (يمكن تعريف الأرقام القياسية للأسعار بأنها عبارة عن ملخص التغير النسبي في أسعار مجموعة من السلع في وقت معلوم بالنسبة إلى مستواها في وقت آخر يتخذ أساساً للقياس أو أساساً للمقارنة). وهناك أنواع متعددة من الأرقام القياسية لقياس الأسعار مثل: الرقم القياسي لأسعار الجملة، والرقم القياسي لأسعار

التجزئة، والرقم القياسي لأسعار الأسهم، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وغير ذلك من الأرقام القياسية. كل هذه الأرقام تستخدم لقياس متوسط التغير في الأسعار إلا أن الاقتصاديين يكادون يجمعون على أن أفضل هذه الأرقام القياسية، والذي يعتبر مؤشرا ومقياساً أثناء فت ارت التضخم هو الرقم القياسي لأسعار المستهلكين. لقياس وتقدير ظاهرة التضخم تستعمل ثلاث طرق مختلفة وهي:

1.4. طريقة الأرقام القياسية:

تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها "عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار "والمقصود من أنها متوسطات نسبية، هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، ويعتمد اختبار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة. كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة، ويتم إعداد الأرقام القياسية لمختلف أنواع السلع في الاقتصاد معبر عنها بوحدات النقود وتكتسب الأرقام القياسية أهميتها، من خلال مقدرتها على إظهار التغيرات في مستويات الأسعار التي تحدث في الاقتصاد الوطني. ويتم اختيار السلع (سلع الجملة – سلع التجزئة) المراد تطبيق الأرقام القياسية عليها لمعرفة مقدار التضخم وذلك باستعمال الطريقتين التاليتين:

– الطريقة الكلية أو طريقة الناتج القومي، تقوم هذه الطريقة على حساب الرقم القياسي العام للأسعار الذي يعبر عن أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية محددة (سنة، خمس سنوات، عشر سنوات) أي أن الرقم القياسي يشمل أسعار الناتج الكلي.

– طريقة العينات، حسب هذه الطريقة يتم اختيار سلعة من السلع والخدمات ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة في حياة المجتمع، ثم يتم دراسة تطور أسعارها خلال مدة زمنية معينة. والأرقام القياسية على نوعين هما:

أ– **السعر القياسي البسيط:** وفق هذا النوع يتم تحديد سنتين، سنة الأساس وسنة المقارنة على افتراض أن سنة الأساس تساوي 100، ثم تتم عملية مقارنة أسعار السنوات مع سنة الأساس.

بعد الحصول على السعر القياسي البسيط لكل سلعة من مجموع السلع تحت الدراسة يتم استخراج المتوسط الحسابي للأسعار القياسية البسيطة والذي يمثل السعر القياسي للمستوي العام لأسعار السلع، يعاب على هذا الرقم القياسي البسيط أنه يعطي نفس الأهمية النسبية لسلع موضوع الدراسة ولاستبعاد هذا العيب يتم ترجيح الأرقام القياسية بكميات السلع كما سيتم إيضاحه لاحقا.

ب- الأسعار القياسية المرجحة: تقوم هذه الطريقة على مقارنة أسعار سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة وترجيحها بكميات سنة الأساس أو بكميات سنة المقارنة أو بكميات سنة الأساس والمقارنة.

2.4. طريقة الفجوات التضخمية:

إن أول من استعمل طريقة الفجوة التضخمية العالم الانجليزي" كينز" في كتابه (كيف نمول الحرب)، وذلك من خلال معادلات حسابية أصبحت فيما بعد أساسا تستند عليه الدراسات الاقتصادية في تفسير وقياس التضخم في البلدان الرأسمالية، وتقوم فكرة الفجوة التضخمية على تغيرات الأسعار وعلاقتها مع التوازن في السوق. وعليه يمكن تعريف الفجوة التضخمية بأنها: زيادة الإنفاق الكلي المتوقع من الإنتاج المتحقق عند مستوى سعري معين. بمعنى آخر تقدر الفجوة بالفارق بين الطلب الكلي النقدي (الإنفاق القومي) وحجم الناتج القومي الحقيقي.

5. أسباب التضخم في الجزائر:

إن التطرق لدراسة أسباب التضخم في الجزائر يستلزم بحث جملة من المتغيرات الداخلية التي تحكم وتحرك الاقتصاد الوطني وعلاقتها بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ومدى مساهمة الاختلالات الهيكلية، والسياسات الاقتصادية المختلفة التي اتبعتها منذ الاستقلال في إحداث هذه الظاهرة، هذا من جهة كما يجب عدم إهمال حجم وهيكل التجارة الخارجية للدولة من جهة أخرى، عند بحث أسباب الاتجاهات التضخمية.

1.5. **الأسباب الداخلية:** إن السياسة التنموية التي أتبعتها الدولة في ظل عدم التحكم في استعمال الرشيد لأدوات السياستين النقدية والمالية، حيث كان خلق النقود يتم بصورة موسعة أدت الى بروز متطلبات تمويل نقدي ضخم مما دفع بها إلى الاقتراض، أو إلى الإصدار لنقدي الذي لم يكن له مقابل مادي، وفيما يلي أهم العوامل الداخلية التي يتولد عنها الضغط التضخمي:

أ) زيادة الكتلة النقدية: لقد تطلب تنفيذ الب ارمج التنموية المسطرة من طرف الدولة الجزائرية أمولا كثيرة، وكان خلق النقود يتم بصورة موسعة من البنك المركزي، في الوقت الذي كانت هذه الب ارمج لا تولد مردودية في الأمد القريب، وكان كذلك مستوى النمو غير متناسق مع تطور الحالة النقدية، حيث انه من الضروري أن تكون قيمة الكتلة النقدية أقل من الإنتاج الوطني الخام، هذا ما لم يحصل في حالة الجزائر الشيء الذي ساعد على ارتفاع الضغوطات التضخمية. ونتج عنه اختلال في التوازنات الاقتصادية الكبر ى كالتضخم والمديونية.

ب) التوسع في الإنفاق الكلي: تمثل الزيادة في الإنفاق الكلي أحد الأسباب الرئيسية المسؤولة عن ارتفاع الأسعار، سوى أكان الإنفاق استهلاكي والمتمثل في السياسة التوسعية للاستهلاك أو الإنفاق الاستثماري المعتمد لتمويل المشاريع الاستثمارية، وتمثل أجور العاملين النصيب الأكبر من الإنفاق الاستهلاكي والمحدد الرئيسي لاتجاه العام للطلب الكلي.

ج) الزيادة في التكاليف الإنتاجية: من بين الأسباب التي تؤدي لارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من المؤسسات هو انخفاض مستوى الإنتاجية، ويتم تحميل الزيادة في تكاليف الإنتاج لأسعار الوحدات المنتجة، لاسيما في القطاعات التي لا توجد فيها قيود على تحديد أسعار المنتجات النهائية، وبالإضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية يعتبر ارتفاع تكلفة أجور العمال أيضا من بين العناصر المسؤولة عن ارتفاع سعر الوحدة المنتجة، بالإضافة إلى ذلك فإن الأجور تعد من مكونات الدخل الوطني ، وأحد مكونات الطلب الكلي، حيث كل زيادة فيها تؤثر على اتجاه الإنفاق الكلي ومن ثم بروز اتجاهات تضخمية كما تم توضيحه في النقطة السابقة، وعلى مستوى المؤسسات الوطنية نجد ان تكلفة الأجور تشكل أعلى نسبة من مجمل التكاليف إذ تصل في بعض الأحيان إلى نسبة 90 % ومع هذا لا يمكن إرجاع ارتفاع الأجور وحدها المسؤولة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج الوطنية، بل كذلك كان لارتفاع أسعار المواد الأولية الوسيطية والرأسمالية المستوردة من الخارج مساهمة معتبرة في إحداث الضغوطات التضخمية، وما تبعه من تخفيض في سعر صرف الدينار وتضخيم في فاتورة المستوردات بسبب عمليات التأخير في الدفع والزيادات في فوائد التأخير كل هذا تسبب في تضخيم التكاليف الإنتاجية.

2.5. الأسباب الخارجية: إن سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية منذ مطلع التسعينيات، كان له الدور الرئيسي والمباشر لتحويل التضخم من الدولة المنتجة لسلع إلى الدولة المستوردة، وتصبح الأسعار المحلية متضخمة ويتسبب كذلك في تبعات عديدة مثل اختلال ميزان المدفوعات، تقلبات في أسعار صرف العملة المحلية بالمقارنة مع أسعار العملات المتداولة في الأسواق العالمية وتراكم حجم المديونية.

أ) التضخم المستورد: يعتبر التضخم المستورد من أهم الآثار المترتبة عن انفتاح الاقتصاد المحلي على التجارة الخارجية، والجزائر كباقي الدول التي قامت بتحرير تعاملاتها مع العالم الخارجي، وأصبحت تتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية وما ساعد على ذلك أيضا طبيعة العادات الاستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة، وتفضيل المستهلك الجزائري السلع الأجنبية خاصة الفرنسية منها، وهذا بحكم العديد من العوامل منها الثقافية والجغرافية والاقتصادية.

ب) تطور حجم المديونية واختلال ميزان المدفوعات: لقد ساهمت عدة أسباب مجتمعة

في تفاقم المديونية الخارجية للجزائر واختلال مي ازن المدفوعات ومن بين هذه الأسباب نذكر:

- الاعتماد المطلق على قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستثمار في مجال المحروقات بمبالغ ضخمة ومما شجع على ذلك ارتفاع أسعار البترول خلال سنة 1974 و1979 لكن أسعار البترول لم تبقى في نفس المستوى المرتفع بل تذبذبت في السنوات اللاحقة مما إثر على تفاقم المديونية الخارجية للجزائر بسبب الإفراط في الاقتراض، ففي سنة 1986 عندما انخفضت أسعار البترول حدث تقليص كبير في عائدات البترول ومن ثم حدوث العجز في مي ازن المدفوعات.
- ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر في المجال الصناعي من أجل النهوض بالتنمية خاصة في بداية السبعينيات وكانت هذه الجهود تفوق الإمكانيات المحلية مما أدى بالجزائر للجوء إلى القروض الخارجية لاعتقاد ارسمي السياسة الاقتصادية أنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف التي يعيشها الاقتصاد الجزائري إلا عن طريق إقامة استثمارات ضخمة، غير أن تمويل هذه الاستثمارات عن طريق القروض الخارجية جعل من الجهاز الإنتاجي جهازا تابعا للخارج، إذ أن عملية تشغيله تتوقف إلى حد كبير على واردات السلع الأولية والسلع الوسيطة.
- عدم نجاعة سياسة الاقتراض وهذا بسبب عدم وجود تناسب بين تركيبة العملات الأجنبية المكونة للدين الخارجي وبين نمط التجارة الخارجية، حيث أن صاد ارت الجزائر تتم بصورة شبه كلية بالدولار الأمريكي ومنه يكفي انخفاض قيمة الدولار مع ثبات العملات الأخرى حتى يتفاقم حجم الدين الخارجي، كما إن حصة القروض قصيرة الأجل من إجمالي القروض تعتبر كبيرة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الشروط القاسية المتعلقة بها وبالأخص سعر الفائدة المرتفع ومواعيد الاستحقاق ،وما عمق في أزمة المديونية زيادة خدمات الدين الخارجي إذ وصلت إلى 307 % سنة 1994 في حين لم تتجاوز 57.62 % سنة 1987 ،كما يجب الإشارة لعدم المصداقية في تسيير القروض حيث استعملت نسبة كبيرة منها في تمويل الواردات من السلع الكمالية والجدول التالي يبين تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين للفترة 1994-2005.

6 علاج التضخم:

يختلف علاج التضخم باختلاف مسبباته ففي حالة التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على السلع والخدمات وهو النوع الشائع في معظم حالات التضخم تستخدم الدولة ما يسمى بالسياسة المالية.

ويقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المالية للدولة وتحديد أهمية هذه

المصادر من جهة وتحديد الكيفية التي تستخدم بها من جهة أخرى لتمويل الإنفاق العام بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

1.6. السياسة المالية:

1) **خفض الإنفاق الحكومي:** يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق، وبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق.

2) قيام وازرة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور وبالتالي سحب النقد المتوفر في السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد.

3) زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.

كما يمكن معالجة التضخم من خلال:

- تنشيط دور المؤسسات الإنتاجية لزيادة الإنتاج وتحسين الأداء
- تفعيل دور المصارف المركزية (البنوك المركزية) في ممارسة السياسة النقدية باتجاه التأثير في السيولة المتداولة في السوق.

المراجع

- علي يوسفات، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1970-2009." *El-Bahith Review* 11, no. 1 (2012): 67-73.
- **مطبوعة** في **مقياس مدخل** .الاقتصاد. قسم. التعليم الأساسي. لطلبة السنة الأولى جذع مشترك. من إعداد الدكتور :**رحماني منير** .أستاذ محاضر أ.، 2022.
- رانيا الشيخ طه، التضخم: أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية العدد(18) **صندوق النقد العربي 2021.**
- Stutz, F. P., & Warf, B. L. The world economy: Geography, business, development. 6th ed. 2012.
- Charmettant, Hervé, Georges Sébastien, and Guillaume Vallet. *Comprendre l'économie : questions économiques contemporaines*. De Boeck supérieur, 2017.
- Blancheton, Bertrand. *Maxi fiches de Sciences économiques-1ere éd*. Dunod, Paris, 2012.